# الدور الخليجي على محك الأزمة اليمنية 2-2

عبدالله عمرباوزير

قلت في مقالي الأسبوع الماضي : المطلوب من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو ابعد من الإشادة بفخامة الرئيس والترحيب بقراراته...إلخ، فما يزال أمامه الكثير من الملفات الشائكة والملغومة، ولا أعني بذلك أن الدعم المعنوي والسياسي غير مطلوب لفخامته بل على درجة متساوية ومتوازية..خصوصا إذا ما رافقه أو ساانده عمل ضاغط على الحلفاء والأصدقاء في المنتظم السياسي اليمني، ودول الخليج العربية تتمتع بعلاقات لها تأثيرها غير المنكور على أغلب مكونات المنتظم السياسي – الحزبية والاجتماعية منذ سبعينيات القرن الماضي .

هذه العلاقات تستطيع الدول الشقيقة استخدامها لكبح جماح أطراف الأزمة – داخل حكومة الوفاق وخارجها بل وتوجيهها نحو السير بالمبادرة في اتجاه بناء الدولة اليمنية الحديثة من خلال إعادة صياغة بنائها الهيكلي والدستوري – السياسي والتنظيمي لدولة قابلة للاستمرار والاضطلاع بدورها الاستراتيجي في أمن المنطقة والمصالح الدولية، أما وان تترك هذه القوى لرغباتها الذاتية والمندفعة في اتجاه تحقيق مكاسب سياسية ومادية من خلال استثمار الأوضاع الراهنة ومساومة رئيس الجمهورية للحصول على مناصب حكومية، من خلال تقاسم الجهاز الحكومي والإدارة المحلية للمحافظات الذي بدأ واضحاً ومتزامناً مع صدور القرارات الأخيرة ـــالخاصة بالمناقلات في المؤسسات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى تعيين محافظين لبعض المحافظات دون الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن إن يؤدي إليه هذا التوجه على صعيد السلطة التمثيلية للمجتمع ممثلة في «المجالس المحلية» فإن في ذلك خروج على المبادرة كبرنامج لبناء الدولة، استباقي لما سيفضى إليه المؤتمر العام للحوار الوطني – الأمر الذي سيؤدي إلى إعاقة تنفيذ قراراته والعودة بالأزمة إلى مربعها الأول..في الوقت الذي تعد العدة أطراف إقليمية وأخرى دولية «للبنة اليمن» وهي موجودة وفاعلة على الساحة السياسية وداخل المكونات الاجتماعية من خلال حلفائها وأدواتها ومنها «إيران» وهذا جانب تدركه دول مجلس التعاون ..لكنها لا تمارس على حلفائها ما تمارسه القوى الأخرى وأعني هنا الأشقاء في مجلس التعاون– كنظام إقليمي – لا على أسس ثنائية كما تبديه بعض وسائل الإعلام المعبرة أحادياً عن بعض دول المجلس، وفي ذلك دعما حقيقياً لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي للسير قدما نحو بناء الدوله .

قد يبدو حديثي هذا في إطار المطالب لا في اتجاه ما يفترض أن تضطلع به دول مجلس التعاون !؟ فضلاً عن كون هذه المطالب تبدو مطالبة بالتدخل المباشر في الحياة السياسية اليمنية بشكل مباشر وذلك تجاوز للسيادة اليمنية، وإذا ما افترضنا أن في ذلك شيئا من الصحة في يوم من الأيام – فإن مثل هذا الأمر أصبح من المسلمات في العلاقات الدولية – خصوصا ذات الطبيعة الأمنية المترابطة استراتيجيا فكيف واليمن جزء جغرافي واجتماعي من المنطقة وإن كان خارج نظامها الإقليمي ـــ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟! فضلا عن أن «المبادرة» التي لم تتبناها دول الخليج من فراغ وإنما لخطورة الأزمة اليمنية، وتحولها إلى أزمة وطنية لا تهدد اليمن فحسب بل تهدد الأمن والاستقرار في الجزيرة العربية وأمن التدفقات النفطية إلى العالم من خلال تحويل اليمن إلى (أفغانستان) أو لبنان في جنوب الجزيرة العربية، فما دفعت به الأزمة إلى سطح الحياة السياسية والاجتماعية اخطر بكثير من الإثنية والطائفية التي يعيشها العراق ولبنان شمالا مما سيفتح الباب على مصراعيه على المنطقة الذي بدأ واضحة في الساحات وحتى في تكوين حكومة الوفاق، من هنا و حتى يتمكن رئيس الجمهورية من تغيير ملامح الوضع الحالي إلى ملامح إيجابية لابد من تدخل إيجابي لحمل القوى الحليفة والصديقة على التعاطي مع الرئيس بإيجابية ووطنية بعيداً عن سياسة المساومات ..وهي قادرة على ذلك.

**لا بد من تمكين مؤسسة الرئاسة مادياً وسياسياً من فرض قوة الدولة التي أصبحت اضعف من قوة المجتمع إلى الحد الذي وضع اليمن ساحة لصراع مختلف القوى العابرة للحدود وكذلك القوى الدولية الطامحة للسيطرة عليه .**

ذلك جانب مهم لا لتنفيذ المبادرة فحسب بل ولتجنيب اليمن سيناريوهات احسب أنها جاهزة لدى بعض القوى الدولية والإقليمية المراهنة على منع اليمن من استعادة وحدة مؤسسات الدولة والقيام بوظائفها المختلفة وبالذات العسكرية والأمنية بحيث توفر بيئة أمنية وسياسية للشروع في الحوار الوطني الشامل .. وهذا يتوقف على القوى السياسية وارتقائها إلى مستوى وحجم التحديات !!

نعم دول الخليج مطالبة بممارسة ضغوط سياسية.. لتوجيه القوى السياسية بالعمل في اتجاه بناء الدولة انطلاقاً من إعادة النظر في مجمل الأسس الدستورية والقانونية، السياسية والإدارية والاجتماعية أيضاً ومن زاوية وحدة القرار السياسي لا توافقيته، من خلال وفاق وطني ..لا توافقية قائمة على المحاصة الجهوية والاجتماعية – العشائرية والحزبية، وهذا لن يتم إلا من خلال مؤسسة الرئاسة ودورها السيادي .

لذلك لا بد من تمكين مؤسسة الرئاسة مادياً وسياسياً من فرض قوة الدولة التي أصبحت اضعف من قوة المجتمع إلى الحد الذي وضع اليمن ساحة لصراع مختلف القوى العابرة للحدود وكذلك القوى الدولية الطامحة للسيطرة عليه .

إذا لم تبادر دول الخليج إلى ترويض حلفائها وممارسة ضغط جماعي عليهم من جهة ومن جهة مقابلة دعم الرئاسة ماديا وعلى النحو الذي يوفر لها القدرة على توظيف قوة المجتمع وتحويلها من قوة مواجهة إلى قوة مساندة، فإن اليمن سيشهد سلسلة متواصلة من الأزمات وأعمال العنف التي ستفتح بدورها أبواب المنطقة على كل الاحتمالات، والتي قد تتجاوز بكثير ما تشهده اليوم في سوريا وليبيا وحتى البحرين– التي تعيش أزمة سياسية متفاعلة طائفيا وقابلة للتفجر إقليميا، عندها لن تجدي المناورات ولن تتوفر مساحة كافية للمناورات والمماحكات الخليجية، بل ربما أصبح مجلس التعاون الخليجي ودوره في مهب الريح؟!

قد أكون متشائماً في ما ذهبت إليه، إلا أن التصعيد الذي تشهده المنطقة على صعيد الأوضاع الداخلية يشكل خطورة حقيقية على الوحدة الوطنية من خلال إثارة الصراعات المذهبية أو الطائفية والعرقية وتصعيد المشاعر المناطقية والعشائرية – سيؤدي إلى الفتك بدول المنطقة ووضعها على طاولة التقاسم من جديد !!

أظن أنني قد تجاوزت طرق الباب وفتحه كما طالبني بعض المعلقين على مقال الأسبوع الماضي، وفي تقديري أننّا جميعا أمام مفترق طرق وليس اليمن لوحده يقف على هذا المفترق – ألا أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل لعبور هذه الأوضاع من خلال الدور الخليجي – في اليمن لاستعادة قوة الدولة – أولا، وإعادة صياغتها – ثانيا، وفقاً للمبادرة وآلياتها المزمنة من جهة ومن جهة ثانية العمل بجدية على إيجاد صيغة جديدة بموجبها يتم انضمام اليمن إلى النظام الإقليمي (مجلس التعاون لدول الجزيرة العربية) وهذا بدوره سيؤدي إلى الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والأمن الاستراتيجي .. مما سيؤدي إلى تصليب هشاشة المنطقة استراتيجيا وتحولها إلى إقليم آمن ومستقر – جاذب للاستثمارات على غرار الآسيان .

هذا الدور لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يفرض على دول الخليج التمتع بالقدرة اتخاذ القرار السياسي الكفيل بتعظيم دوره الإقليمي، انطلاقاً من نجاحه على مساعدة اليمن في استعادة الدولة وفقاً وبرنامج المبادرة الخليجية .. !!

كاتب ومحلل سياسي – عضو المجلس المحلي لمحافظة حضرموت ..

# حتى لا تساهم الجامعات اليمنية في تشجيع العنف المجتمعي

د.سعاد سالم السبع

أشرت في المقالين السابقين إلى بعض مشكلات ضعف التدريس في الجامعات اليمنية، ومنها جامعة صنعاء كإقحام عضو هيئة التدريس في تدريس مواد ليست من تخصصه، وضعف تأهيل بعضهم، وضعف شخصية بعضهم، وانشغال معظم أعضاء هيئة التدريس خارج طالجامعة، وانعدام التقييم والتقويم للأداء التدريسي في الجامعات...

وهناك مشكلات أخرى تساهم في تدهور الأداء التدريسي في الجامعات اليمنية؛ بل وفي تشجيع العنف المجتمعي؛ ربما أخطرها يعود إلى استبداد بعض أعضاء هيئة التدريس القدماء وانفرادهم باتخاذ القرارات في كلياتهم، وتجيير كل أنشطة الكليات لصالحهم، وعدم إتاحة الفرصة لأي إبداع يقوم به غيرهم، وإذا اضطروا للاستعانة بالآخرين، فهي بشروطهم هم من باب الأنانية والخوف من المنافسة، مما تسبب في إحباط أعضاء هيئة التدريس الآخرين وشعورهم بالظلم، وجعلهم يدخلون في مشكلات وتحديات لانتزاع الحقوق بدلاً من الانصراف للإبداع في التدريس الجامعي، وفي خدمة المجتمع..

هذا هو واقع الكبار الذي لم يجرؤ على مناقشته أحد في الماضي، ولا بد أن يتغير هذا الواقع لأنه يهدد السلم الاجتماعي داخل الجامعات، ويضعف الأداء؛ فكلما زاد الظلم في الجامعات تدهور التدريس على كل المستويات، وزاد اقتناع صفوة المجتمع بعدم جدوى النظم والقوانين في إنصاف المظلومين لأن الشياطين يلتفون عليها وينكرون الحق إذا لم يكن في صالحهم، ويظنون الباطل حقا إذا كان سيخدمهم، ويرضي عنجهيتهم، وذلك الوضع سيجعل المظلومين من صفوة المجتمع الذين يعول عليهم في التنوير يلجأون إلى أساليب أخرى لمواجهة الظلم قد تكون غير موافقة لمبادئهم دفاعاً عن النفس.. وهذا جرس إنذار يهدد مؤسسات عقل الأمة إن لم يوضع حد للأيهمة وللظلم ويحتكم الجميع إلى المعايير العلمية ويكون التميز حسب الأداء المحكوم بالقيم الجامعية..

لقد صارت سيطرة الكبار في الجامعات اليمنية ظاهرة ملاحظة من الجميع حتى فيما يخص المواد التي تقع في تخصصاتهم؛ حيث نجدهم يستحوذون عليها طوال الحياة ويمنعون غيرهم من الاقتراب منها مهما كانت الأحوال، ويشتد استحواذهم كلما أحسوا بالغيرة من نظرائهم القادمين في تخصصاتهم، وبخاصة أن بعضهم يشعرون أنهم غير قادرين على المنافسة الشريفة، فيختلقون المشكلات ويشنون الحرب الضارية على منافسيهم بأساليب غير أخلاقية تصل إلى التهميش والتشكيك في قدرات الآخرين وعدم قبولهم والاستيلاء على حقوقهم وإلقاء التهم الباطلة عليهم...

ولأن بعض إدارات الكليات غير حازمة في التعامل مع مخالفات الكبار - لحسابات ليست منها المصلحة العامة - نجد أن مثل هؤلاء المستبدين يصدقون ظنونهم، ويصبح الباطل في نظرهم حقا، ويتصدرون المشهد كأنهم أصحاب حق؛ فتزيد قوتهم ويفرضون سيطرتهم على الجميع بمن فيها إدارات الكليات، ويمررون رغباتهم رغم أنف الجميع لأنهم واثقون أن الصمت عنهم هو تسليم بسطوتهم وتأييد لأفعالهم، وبالتالي ترتفع مستويات أنانياتهم وتمتد أطماعهم إلى الإخلال بنظام التدريس الجامعي، فيرغمون الإدارات على اختلاق جداول وهمية لهم، وإعفائهم من مهامهم القانونية، أو يعطون الحرية الكاملة للعبث بالجداول الدراسية الموجودة كما يريدون فيحتجزون القاعات التي تروق لهم والساعات التي يفضلونها، والطلاب الذين يحددونهم، ولهم الحق في الغياب متى ما أرادوا، والحضور حينما يجودون، وهذا الوضع يضايق حتى الموظفين، فقد شكا لي أحد الموظفين المسئولين عن إعداد الجداول الدراسية أن مثل هؤلاء الأساتذة يحذرونه قبل إعداد الجدول، فيتصل به كل واحد منهم ويقول: (احذر أن تضع لي محاضرات قبل العاشرة صباحاً لأنني نائم، أو أيام كذا وكذا لأنني مشغول، أو يوم الخميس لأنه يوم راحتي...) ثم يتابع الموظف الشكوى قائلاً: (تصوري أن كثيراً منهم ليس لديه سوى يوم واحد في جامعته الحكومية).. أنا لست أدري كيف سيتم إصلاح التعليم الجامعي في ظل تعنت مثل هؤلاء؟!! أصبحوا كأنهم باباوات ينفذون أوامر الرب والبقية ينتظرون رضاهم ووساطاتهم ليصلوا إلى أرض السلام والأمان الوظيفي..

**لقد صارت سيطرة الكبار في الجامعات اليمنية ظاهرة ملاحظة من الجميع حتى فيما يخص المواد التي تقع في تخصصاتهم؛ حيث نجدهم يستحوذون عليها طوال الحياة ويمنعون غيرهم من الاقتراب منها مهما كانت الأحوال**

والذي يثير العجب أن الصمت عن هؤلاء مصحوب بالتأفف منهم من الجميع وبإدراك حجم الأخطاء التي يرتكبونها ضد تطوير الأداء التدريسي وضد حقوق زملائهم، لكن دون فعل شيء ما لتغيير الواقع على أمل أن تأتي قوة خفية لإنهاء سيطرتهم غير المقبولة وغير القانونية..

من العيب أن تظل إدارات الكليات والغالبية من أعضاء هيئة التدريس مستسلمين لسيطرة واحد أو اثنين من أعضاء هيئة التدريس في أية كلية إذا ظهرت للجميع أنانيتهم وحرصهم على تدمير كل شيء جميل من أجل مصالح شخصية، ولتعلم إدارات الكليات أن سياسة (ريّح دماغك ودع غيرك يتخذ القرار الصعب) لم تعد مجدية في ظل اختراق القيم الجامعية، وانتشار العنف اللفظي والسلوكي في الحرم الجامعي..

وعليه فإن الواجب دعم أي عضو هيئة تدريس يخترق الرتابة ويكسر حاجز الخوف، ويتحدى حراس بقاء الحال على ما هو عليه والصبر على المتعنتين حتى يتقاعدوا لأنهم لن يتقاعدوا إلا بأمر عزرائيل...

لا بد أن نخفف من الاتكالية ومن ثقافة (الظالم أمره إلى الله) ليس يأساً من انتقام الله - عز وجل - ولكن إرضاء لله، فالله يحب المسلم القوي الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وبقاء سياسة الاستحواذ والتميز العنصري والطائفي والمناطقي والسياسي والمصلحي بين أعضاء هيئة التدريس في حاضنات مستقبل الأمة سيظل أكبر مشكلة تهدد الأداء التدريسي في الجامعات، ويشجع العنف.. نحن ننتظر أن يتم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير العلمية والأداء الجيد، ما لم فكل أستاذ سوف (يفش غله) في القاعات الدراسية، ولن يجد الطالب الجامعي سوى مقررات لترسيخ العنف والعقد وثقافة النفخ والإحباط وتجهيل العقول وتدمير ما تبقى من الخلايا النشطة في مخ الجامعات اليمنية، وربما يحمل أستاذ الجامعة الآلي بدلاً عن الطبشور إلى مخ الجامعات اليمنية، وربما يحمل أستاذ الجامعة الآلي بدلاً عن الطبشور إلى قاعات الدرس إن لم يتغير الحال.

أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك بكلية التربية – جامعة صنعاء

# قرارات الرئيس مُلزِمة

جمال عبدالحميد عبدالمغني

**□ اتخاذ القرارات وإصدارها حق قانوني لكل وزير أو رئيس هيئة أو مؤسسة أو حتى مدير عام، وفي الجانب العسكري يتمتع قادة الوحدات بسلطة إصدار القرارات، وهذا الحق مكفول لقادة الألوية – أيضاً – وقد نظمت القوانين والتشريعات حدود وسلطة اتخاذ القرار وإصداره لكل مستوى من المستويات المدنية والعسكرية، بدءاً من تحديد الحاجة للتعيين، مروراً بالترشيح ومن ثم الاختيار، وصولاً إلى إصدار القرار.**

**وهناك معايير وشروط يجب أن تتوفر في الشخص المرشح لشغل الوظيفة العامة، منها : النزاهة، والكفاءة، والخبرة، والمؤهل العلمي وغيرها طبعاً، هذه المعايير تطبق بحذافيرها في الدول المتقدمة وفي كل الدول الباحثة عن النهضة والتقدم، ونتمنى أن تكون بلادنا في العهد الجديد ضمن هذه الدول الباحثة عن التقدم والنابذة للفساد والمحسوبية والمناطقية والمحاصصة الحزبية.**

**ورئيس الوزراء يتمتع بنفس الحق القانوني لإصدار قرارات التعيين، وإن بصلاحيات أوسع من المستويات المذكورة أعلاه، ووفقاً لإجراءات حددتها القوانين واللوائح، أيضاً.**

**أما رئيس الجمهورية فيتمتع بكامل صلاحيات إصدار القرارات وإصدار القوانين المرفوعة إليه من السلطة التشريعية، بل وإصدار قوانين بقرارات جمهورية في حالات معينة، هذه السلطات والصلاحيات الواسعة مُنحت لرئيس الجمهورية طبقاً للنصوص الدستورية وللتفويض المباشر من الناخبين، وتزيد صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية في الأنظمة الرئاسية، وتتقلص نوعاً ما صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة التي تجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وتقترب من التلاشي في البلدان التي تطبق النظام البرلماني الصرف، وعلى سبيل المثال تطبق أمريكا وكثير من الدول – منها بلادنا – النموذج الأول، وتطبق فرنسا النموذج الثاني، وتطبق ألمانيا وإنجلترا وإسرائيل النموذج الثالث.**

**من ضمن الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية اليمنية بموجب الدستور اليمني صلاحيات تعيين شاغلي الوظائف العليا في الدولة، من وكيل مساعد حتى نائب رئيس جمهورية، وكونه طبقاً للدستور هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، من حقه إصدار وإعلان كافة القرارات الجمهورية الخاصة بتعيين جميع شاغلي الوظائف العسكرية القيادية العليا، من قائد لواء ومساعديه وحتى أكبر منصب قيادي في الجيش، والرئيس عبدربه منصور هادي يتخذ قراراته المُلزِمة وفقاً للدستور والمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم(2014 (، بالإضافة إلى التفويض الشعبي بعد الانتخابات والتوافق الوطني قبل الانتخابات وبعدها أيضاً.**

**○ رسالة : إلى القادة العسكريين العقلاء، وبالذات أصحاب الرُتب الكبيرة، أنتم تعلمون أن قرارات الرئيس مُلزِمة دستوراً وقانوناً، وقبولها واجب وطني، والتلكؤ في تنفيذها خطأ كبير، خصوصاً في السلك العسكري، أما رفضها فيعتبر تمرداً يعاقب عليه القانون، نأمل أن لا نصل إلى ذلك، وعليكم أن تسألوا الرئيس السابق علي عبداللّه صالح، هل أصدر قراراً جمهورياً ورُفض؟ وإذا كان من حق الشخص أن يعتذر عن قبول منصب معين لأسباب مرضية أو شخصية، فليس من حقه أن يرفض قرار إقالته أو نقله.**

## التقاط صور

فتحي أبو النصر

في مواقف من يسوقون لأنفسهم كحداثيين وليبراليين من
لأمريكا ... الموت لاسرائيل ... اللعنة على اليهود) فنراهم
.. ومبررين له حين يكون شعارا للحوثيين (أنصار الله) ...
وبين منه حين يرفع من قبل القاعدين (أنصار الشريعة) ...
ف الامريكي الذي لا يرى في الصرخة حين تخرج من حناجر
مادام القتلى ليسوا امريكيين !!!
قاط الصور مع شعار الصرخة أو التغزل فيه من هذا أو تلك
مادام أمريكا قرية في حجه واسرائيل عزلة في الجوف ومادام
يرفض حصر الأمامة والحكم في البطنين ...!!!!

## مرجعية وطنية

إنهم يضحكونني
ففي هذه الأيام التي صاروا فيها ملوثين
يكثرون من انتقاءاتهم لشعر البردوني العظيم بإعتباره مرجعية
وطنية أعلى بدون أي شوائب
وكذلك يحاولون أن يتخذوه قناعاً
إلا أنهم يفشلون
إذ من كرامات البردوني التي أبداً لن يفهمونها
أنه يكشف كل من يدلس بإسمه أيضاً
بل ويشير إليه
ويضحك.

عباس النهاري

## مجرد رأي !!

كمواطن تهمه الكهرباء أولاً وليس كمستثمار يمتلئ صدره بالنياشين .. أقترح على الرئيس هادي إرسال ١٠٠ ألف جندي من جميع الوحدات العسكرية والأمنية لمحافظة مارب لحماية أبراج الكهرباء وأنبوب النفط.

ويكون ذلك من ضمن خطة «الهيكلة» ومن أجل مصلحة الشعب والمواطن بدل ما يجلسوا بصنعاء وبعض عواصم المدن بدون فائدة بل ان بعضهم يثيرون التوترات .. حتى يستقر الأمر وينجلي.